الأمم المتحدة

A/C.2/66/L.74

الجمعية العامة

Distr.: Limited
1 December 2011
Arabic
Original: English

الدورة السادسة والستون
اللجنة الثانية
البند ٢١ (أ) من جدول الأعمال
العولمة والاعتماد المتبادل: دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والترابط

مشروع قرار مقدم من نائب رئيس اللجنة، السيد بيتروس يوهانا (نيجيريا) بناء على مشاورات غير رسمية بشأن مشروع القرار A/C.2/66/L.23

دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والترابط

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٩٩/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ و ٢٢٢/٦٣ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ و ٢١٠/٦٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ و ١٦٨/٦٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ بشأن دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والترابط،

وإذ تعيد تأكيد الدور الرئيسي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في النهوض بالتعاون الدولي من أجل التنمية واتساق السياسات العامة المتعلقة بالمسائل الإنمائية العالمية، بما في ذلك في سياق العولمة والترابط،

وإذ تسلم بأن العولمة والترابط يعنيان ضمنا أن الأداء الاقتصادي لبلد ما يتأثر بصورة متزايدة بعوامل خارج حدوده الجغرافية، وأن زيادة فوائد العولمة إلى الحد الأقصى بطريقة منصفة يتطلب تطوير سبل التعامل مع العولمة عن طريق تعزيز الشراكة العالمية من

021211 021211 11-61693 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أجل التنمية بهدف تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تعيد تأكيد تأييدها القوي للعولمة المنصفة والشاملة للجميع وضرورة أن يؤدي النمو إلى الحد من الفقر، وعزمها، في هذا الصدد، على جعل هدفي توفير العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل الكريم للجميع، بمن فيهم النساء والشباب، هدفا أساسيا من أهداف السياسات الوطنية والدولية في هذا المجال ومن استراتيجيات التنمية الوطنية، بما فيها استراتيجيات الحد من الفقر، وذلك كجزء من الجهود المبذولة في سبيل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تعرب عن بالغ قلقها إزاء الآثار السلبية المستمرة، وبخاصة في مجال التنمية، للأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وإذ تقر بأن الاقتصاد العالمي يدخل مرحلة جديدة حرجة محفوفة بمخاطر كبيرة تشمل اضطراب أسواق السلع الأساسية والأسواق المالية العالمية واستشراء ضائقات المالية العامة وتتهدد الانتعاش الاقتصادي على الصعيد العالمي، وإذ تؤكد الحاجة إلى مواصلة معالجة مواطن الضعف وأوجه الاختلال في النظام المالي الدولي وضرورة مواصلة الجهود في سبيل إصلاح النظام وتعزيزه،

وإذ تحيط علماً بتقرير الأمين العام المعنون ”العولمة والترابط: نمو اقتصادي مطرد وشامل للجميع ومنصف من أجل عولمة عادلة وأكثر إنصافا لصالح الجميع، بما في ذلك إيجاد فرص العمل“[(١)]،

١ - **تعيد تأكيد** ضرورة أن تضطلع الأمم المتحدة بدور أساسي في تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية واتساق الأهداف والإجراءات الإنمائية التي وافق عليها المجتمع الدولي وتنسيقها وتنفيذها، وتعقد العزم على تعزيز التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة بالتعاون الوثيق مع جميع المؤسسات المالية والتجارية والإنمائية الأخرى المتعددة الأطراف دعماً للنمو الاقتصادي المطرد والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة؛

٢ - **تؤكد من جديد أيضاً** ضرورة توطيد الدور الرئيسي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية، بهدف تهيئة بيئة عالمية تدعم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك التعجيل بالجهود الرامية إلى تحقيق وتنفيذ الالتزامات القائمة في إطار الشراكة العالمية من أجل التنمية على نحو تام؛

---

(١) A/66/223.

٣ - **تسلم** بأن توسيع نطاق السياسات والنهج الناجحة في تنفيذ وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لا بد أن يقترن بتعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية؛

٤ - **تسلم أيضاً** بأن تزايد الترابط بين الاقتصادات الوطنية في عالم متعولم، وظهور نظم للعلاقات الاقتصادية الدولية قائمة على قواعد، إنما يعنيان أن الحيز المتاح للسياسات الاقتصادية الوطنية، أي نطاق السياسات المحلية، ولا سيما في مجالات التجارة والاستثمار والتنمية الدولية، كثيرا ما يكون في الوقت الحاضر مؤطراً باعتبارات الضوابط والالتزامات الدولية واعتبارات السوق العالمية، ويُترك لكل حكومة أن تقوم بالمفاضلة بين المنافع الناتجة عن قبول القواعد والالتزامات الدولية وبين القيود الناجمة عن فقدان الحيز المتاح للسياسات؛

٥ - **تسلم كذلك** بأن السياسات التي تربط بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية يمكن أن تسهم في الحد من أوجه التفاوت داخل البلدان وفي ما بينها بما يكفل استفادة الفقراء ومن يعيشون أشد الحالات ضعفا إلى أقصى حد ممكن من النمو الاقتصادي والتنمية؛

٦ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثامنة والستين البند المعنون ''العولمة والترابط''، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين تقريراً عن البند الفرعي المعنون ''دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والترابط''.